الأمـم المتحـدة



مجلس الأمن

Distr.: General
3 August 2000
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤١٨٢ لمجلس الأمن، المعقودة في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في تيمور الشرقية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى قراراته السابقة وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالحالة في تيمور الشرقية. ويرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/2000/738) بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويحيط علما مع التقدير العميق بالتقدم الذي أحرزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ويشيد بقيادة الممثل الخاص للأمين العام. ويرحب المجلس أيضا بالتقدم الهام المحرز في مجال بناء علاقات صحية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. وفي هذا الصدد، يسلم المجلس بالتعاون الذي أبدته حكومة إندونيسيا، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وشعب تيمور الشرقية.

"ويؤيد مجلس الأمن بقوة الخطوات التي اتخذها الإدارة الانتقالية من أجل تدعيم دور شعب تيمور الشرقية ومشاركته المباشرة في إدارة إقليمه، لا سيما إنشاء المجلس الوطني في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وإعادة تنظيم الإدارة الانتقالية، بهدف بناء القدرات في الإقليم في المرحلة المؤدية إلى تحقيق الاستقلال. ويدعو المجلس الأمين العام إلى تقديم تقرير في موعد مبكر، على أساس مشاورات وثيقة يجريها مع شعب تيمور الشرقية بشأن اعتماد دستور وإجراء انتخابات ديمقراطية.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية يدعو إلى إنشاء قوة أمن وطنية. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالعمل المضطلع به بشأن مستقبل تيمور الشرقية من حيث احتياجاتها الدفاعية والأمنية وما يترتب على ذلك من آثار عملية ومالية. ويحث شعب تيمور الشرقية على إجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن

هذه المسائل. ويرحب المجلس بالإغاثة الإنسانية التي قدمتها الإدارة الانتقالية إلى القوات المسلحة التابعة للجنة التحرير الوطني لتيمور الشرقية الموجودة في منطقة التمركز ويشجع مواصلة تقديم المساعدة في هذا الصدد.

"ويدين مجلس الأمن مقتل جندي من نيوزيلندا في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠،كان يعمل مع الإدارة الانتقالية ويعرب عن تعاطفه مع حكومة نيوزيلندا وشعبها ومع أسرة الجندي الفقيد من حفظة السلام. ومجلس الأمن مصمم على كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، يطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس في أقرب وقت ممكن بنتائج تحقيقاته في الحادث. ويرحب ببدء تحقيقات مشتركة بين الإدارة الانتقالية وحكومة إندونيسيا في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، كما يرحب بتعاون حكومة إندونيسيا من أجل مقاضاة مرتكبي الجريمة.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء استمرار وجود أعداد كبيرة من اللاجئين من تيمور الشرقية في المخيمات في تيمور الغربية، وإزاء استمرار وجود المليشيات في المخيمات وإزاء أعمال التهويل التي يقومون بها والتي تستهدف موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ويعرب عن قلقه الخاص إذ أن أعمال التهويل هذه قد بلغت درجة اضطرت المفوضية إلى أن ترجئ إلى أجل غير مسمى جهودها الهامة المتعلقة بتسجيل اللاجئين وتحديد ما إذا كانوا يودون العودة إلى تيمور الشرقية أو يودون إعادة توطينهم، وهي مهمة كان من الضروري الانتهاء منها في أقرب وقت ممكن نظرا لقرب حلول موسم الأمطار. ويدعو المجلس حكومة إندونيسيا إلى القيام بدور أكثر تصميما بالنسبة لهذه المشكلة، بما في ذلك تنفيذ مذكرة التفاهم التي عقدتها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ والاتفاق الأمني الذي عُقد مؤخرا بين السلطات المحلية والمفوضية. ويدعو المجلس حكومة إندونيسيا إلى اتخاذ خطوات فعلية لإعادة إحلال القانون والنظام، وتهيئة الظروف الأمنية للاجئين والموظفين الدوليين العاملين في المجال الإنساني، وللسماح لأولئك الموظفين بالوصول بحرية إلى المخيمات، ولفصل الأفراد العسكريين السابقين والشرطة والموظفين المدنيين عن اللاجئين، واعتقال المتطرفين من المليشيات الذين يحاولون تقويض عملية إعادة التوطين.

"ويسلِّم مجلس الأمن بأن حكومة إندونيسيا قد واجهت هذه التحديات متحلية بموقف من التعاون، الذي تجلى في جملة أمور من بينها التوقيع على اتفاقات

هامة مع الإدارة الانتقالية، ومذكرة التفاهم الموقعة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن المسائل القانونية والقضائية ومسائل حقوق الإنسان، ومذكرة التفاهم الموقعة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن التنسيق التكتيكي وإنشاء لجنة حدود مشتركة في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠. إلا أن المجلس يعرب عن أسفه إزاء استمرار المشاكل الخطيرة ويتطلع إلى أن يؤدي تنفيذ هذه الاتفاقات إلى إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع. كما يدعو المجلس حكومة إندونيسيا إلى التعاون على نحو أوثق مع الإدارة الانتقالية فيما يتعلق بوضع حد للغارات التي تعبر الحدود انطلاقا من تيمور الغربية من أجل تجريد المليشيات من السلاح وتفكيكها ومقاضاة أفرادها المتهمين بارتكاب الجرائم.

"ويحيط مجلس الأمن علما باعتزام الأمين العام تخفيض حجم العنصر العسكري للإدارة الانتقالية في القطاع الشرقي لتيمور الشرقية ليصبح بحجم كتيبة مؤلفة من ٥٠٠ فرد بحلول نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في ضوء الحالة على أرض الواقع.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إطلاعه باستمرار وعن كثب على مستجدات الحالة في تيمور الشرقية، بما في ذلك من خلال تقييم عسكري للحالة الأمنية وما يترتب عليها من آثار في هيكل العنصر العسكري للإدارة الانتقالية. كما يطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم التقارير إليه تمشيا مع المقتضيات الواردة في قراره ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه، في تقريره العادي المقبل، خططا مفصلة بشان انتقال تيمور الشرقية إلى مرحلة الاستقلال، وهي خطط يتعين وضعها بالتشاور الوثيق مع شعب تيمور الشرقية.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي."